دلالة الاستلزام بين النظرية والتطبيق

كتاب "بلاغات النساء" لابن طيفور نموذجًا

د. عبد العزيز السيد عبد العزيز البديوي
قسم اللغة العربية - كلية الألسن - جامعة عين شمس
abdelazizelbdawy@gmail.com

المستخلص:

دلالة الاستلزام تعد إحدى الدلالات غير المباشرة التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم/ المُرسِل، ويعبر عنه في طيات الكلام دون الإفصاح عنه بشكل مباشر. ولا شك أن أنماط الدلالات غير المباشرة متعددة ومتنوعة، غير أن ما يميز دلالة الاستلزام هو أنها تُدرَك من خلال المقامات التي تستلزمها الجملة. وتأتي هذه الدراسة لتتناول هذه الظاهرة نظريًا وتطبيقيًّا؛ إذ اختارت كتاب **"بلاغات النساء وطرائف كلامهن ومُلح نوادرهن وأخبار ذوات الرأي منهن وأشعارهن في الجاهلية وصدر الإسلام"** لأبي الفضل بن أحمد بن أبي طاهر طيفور الخراساني (204 - 280هـ) ليكون مادة تطبيقية، تقف الدراسة فيه على صور دلالة الاستلزام وأنماطها وأشكالها وطرق تكوينها. وقد اعتمدت الدراسة في شقها النظري على التتبع الموضوعي لمفهوم ظاهرة الاستلزام الحواري في العلوم الثلاثة: علم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وعلم اللغة قديمًا وحديثًا. كما اعتمدت في شقها التطبيقي على تحليل عدد من النصوص، وجاء هذا التحليل كاشفًا عن الدلالات الاستلزامية المختلفة التي جاءت من خلال أساليب لغوية متنوعة.

الكلمات الدالة: دلالة، الاستلزام، بلاغات، النساء، طيفور.

المقدمــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وبعد...

فإن دلالة الاستلزام تعد إحدى الدلالات غير المباشرة التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم/ المُرسِل، ويعبر عنه في طيات الكلام دون الإفصاح عنه بشكل مباشر. ولا شك أن أنماط الدلالات غير المباشرة متعددة ومتنوعة، غير أن ما يميز دلالة الاستلزام هو أنها تُدرَك من خلال المقامات التي تستلزمها الجملة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط من أنماط المعنى غير المباشر كان محل عناية اللغويين وغيرهم من البلاغيين والأصوليين قديمًا وحديثًا؛ وذلك لأهمية هذا المبحث في الكشف عن أسرار المعاني وتوضيحها، ودوره في حمل الرسالة اللغوية وإيصال.

ولم تقتصر هذه الدراسة على الجانب النظري التأصيلي فقط، بل جاءت عمليةً تطبيقيةً أيضًا؛ إذ اختارت كتاب **"بلاغات النساء وطرائف كلامهن ومُلح نوادرهن وأخبار ذوات الرأي منهن وأشعارهن في الجاهلية وصدر الإسلام"**[1] لأبي الفضل بن أحمد بن أبي طاهر طيفور الخراساني (204 - 280هـ) ليكون مادة تطبيقية، تقف الدراسة فيه على صور دلالة الاستلزام وأنماطها وأشكالها وطرق تكوينها.

وابن طيفور مؤرخ من الكتاب البلغاء الرواة، أصله من مرو الروذ، ومولده ووفاته ببغداد، وكان مؤدبًا للأطفال، وله نحو خمسين كتابًا، منها "تاريخ بغداد" طُبع منه الجزء السادس[2]، و"المنثور والمنظوم" أربعة عشر جزءًا بقي منها جزءان، وله "كتاب المؤلفين"، و"سرقات الشعراء"، و"سرقات البحتري من أبي تمام"، و"فضل العرب على العجم"، و"أخبار بشار بن برد"، وله شعر قليل[3]، بالإضافة إلى كتاب "بلاغات النساء"، الذي يعد جزءًا من كتاب "المنثور والمنظوم"[4].

ويمتاز كتاب "بلاغات النساء" بكونه كتابًا جامعًا لعدد كبير من النصوص والطرائف والأخبار التي جاءت على لسان ذوات الألباب والحكمة والرأي من النساء في عصر ما قبل الإسلام وصدر الإسلام، وقد بلغت المرأة في هذه الحقبة التاريخية منزلة رفيعة في الفصاحة والبلاغة والقدرة على النقد والاستحسان والموازنة، بل إن المرأة قد تقدمت على الرجل في بعض الأغراض الكلامية كالرثاء والهجاء.

كما يمتاز كتاب "بلاغات النساء" بتعدد موضوعاته وتنوع أساليبه، فالناظر فيه يطالع موضوعات متعلقة بالسياسة والاجتماع والحكمة، وغير ذلك، كما يجد للمدح والثناء، والهجاء، والرثاء، والاعتذار وغيرها من الأساليب مكانًا بارزًا. وقد جاء كل ذلك مصبوغًا بصبغة خاصة أضفتها عليها الطبيعة النسائية الخاصة، من صدق في العاطفة وصدق في اللهجة المطابقة لعاطفتها في كثير من الأحيان.

وقد شهدت بلاغات النساء اهتمام الباحثين والدارسين، ومن ثَمَّ تعددت دراساتهم لها، ومما وقفت عليه الدراسة من الدراسات السابقة ما يلي:

---

(1) أبو الفضل بن أحمد بن أبي طاهر طيفور الخراساني، بلاغات النساء وطرائف كلامهن ومُلح نوادرهن وأخبار ذوات الرأي منهن وأشعارهن في الجاهلية وصدر الإسلام، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الفضيلة، القاهرة، د. ط، د. ت.

(2) حققه السيد عزت العطار الحسيني، ونُشِر بمكتبة الخانجي بالقاهرة.

(3) خير الدين الزركلي، الأعلام .. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م، جـ 1، صـ 141.

(4) انظر: السابق.

1- **أسلوب الكناية عن الصفة في كتاب بلاغات النساء لابن طيفور**[1]: وهي دراسة تستعرض دور الكناية في الدلالة غير المباشرة على المعنى، ومن ثم دورها في تعزيز العلاقة بين النص الإبداعي والمخاطب، عبر استثارة مشاعره وانفعالاته. حيث اتخذت الدراسة من كتاب بلاغات النساء نموذجا تطبيقيا لها.

2- **الأجوبة المسكتة في نثر "بلاغات النساء "لـ" طيفور الخراساني": دراسة بلاغية**[2]**:** وهي دراسة تهدف إلى استقراء نثر "بلاغات النساء"؛ لبيان الخصائص البلاغية التي ميزت أجوبة البليغات، وأسكتت من يعارضهن، أو حاول هضم حقوقهن، والإساءة لذويهن. وهو بحث جاد اجتهدت فيه الباحثة، وأجادت في كشف ما سعت إلى كشفه من أساليب بلاغية في ردود النساء على محاوريهم من الرجال، ولكنه عام في بلاغة النساء من حيث أجوبتهن في مجمل الكتاب، دون تحديد نصوص بعينها، ولا تتبع استقصائي لأدوات الحجاج.

3- **بلاغة المجادلة: قراءة في بلاغات النساء السردية**[3]**:** وهي دراسة محصورة في ثلاثة نصوص من الكتاب: هي نص "هند بنت النعمان والحجاج الثقفي"، ثم نص "كلام امرأة أبي الأسود الدؤلي"، وأخيرا نص "قصة دارمية الحجونية مع معاوية بن أبي سفيان"، وهي دراسة -حسب وصف صاحبها- تحليلية تأويلية تعتمد على الربط بين الخطابات اللغوية والتاريخية والاجتماعية بحثا عن وعي أكبر في سياقات هذه النصوص، ورغبة في الكشف عن سردية المجادلة وعمق دلالتها.

4- **كتاب "بلاغات النساء" لابن طيفور دراسة نقدية**[4]**:** وهي دراسة نقدية عامة للكتاب، لا تختص بما نحن بصدده من دراسة أسلوب الحجاج في حوارات النساء.

وغير ذلك من الدراسات الكثيرة، التي لا يتسع مقام البحث لذكرها وعرض طريقة تناولها، غير إنه لا توجد دراسة، فيما يعلم الباحث، قد انتهجت دراسة الدلالة الاستلزامية بشكل خاص أو دراسة الجانب الدلالي بالمفهوم اللغوي بشكل عام.

ويهتم هذا البحث بالجانب النظري التأصيلي لظاهرة دلالة الاستلزام؛ بالإضافة إلى اهتمامه بالجانب التطبيقي العملي، وهو ما فرض أن يتكون من مبحثين بعد المقدمة، وخاتمة، وقائمة بالمراجع، ويمكن تفصيل ما اشتمل عليه البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: "دلالة الاستلزام .. مدخل نظري"، وقد تناول هذا المبحث الجانب النظري لدلالة الاستلزام، وذلك من خلال دراسة مفهوم دلالة الاستلزام عن طريق تتبعها عند البلاغيين والأصوليين واللغويين القدماء والمحدثين والغربيين؛ لذلك جاء هذا المبحث في ثلاثة محاور:

الأول: دلالة الاستلزام عند البلاغيين.

---

(1) خليل عبدالسادة إبراهيم الهلال، وزينب عبدالله كاظم الموسوي، أسلوب الكناية عن الصفة في كتاب بلاغات النساءلابن طيفور، مجلة كلية الآداب – جامعة الكوفة، مجلد 9 – عدد 27 – 2016م.

(2) شيماء عبدالرحمن توفيق محمد، الأجوبة المسكتة في نثر "بلاغات النساء "لـ" طيفور الخراساني": دراسة بلاغية، حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، مج 36، ع 1 – يونيو 2021م.

(3) حسن محمد النعمي، بلاغة المجادلة: قراءة في بلاغات النساء السردية، مجلة الدراسات العربية، ع 8، مج1، جامعة المنيا – كلية دار العلوم 2003م.

(4) سعاد مسعودي، كتاب "بلاغات النساء" لابن طيفور دراسة نقدية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري. تيزي وزو. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر 2012.

الثاني: دلالة الاستلزام عند الأصوليين.

الثالث: دلالة الاستلزام عند اللغويين.

المبحث الثاني" دلالة الاســـتلزام في كتاب "بلاغات النســـاء" لابن طيفور، وقد تناول هذا المبحث الجانب التطبيقي من خلال ثلاثة محاور، هي:

الأول: دلالات الاســـتلزام في الخبر: حيث تناول نماذج متعددة للدلالات الاســـتلزامية التي تؤول إلى المدح وإلى الهجاء وإلى الاستعطاف والاسترحام.

الثاني: دلالات الاستلزام في الاستفهام: حيث شهد أسلوب الاستفهام دلالات استلزامية متنوعة، منها: استلزام الاستنكار، واستلزام المدح والثناء، واستلزام التحقير.

الثالث: دلالات الاستلزام في النداء: فقد جاء أسلوب النداء مستلزمًا دلالات أخرى، مثل: استلزام علو منزلة المنادى، واستلزام التوبيخ والتحقير، واستلزام الزجر والإنكار.

الخاتمة: وتعرض أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

وقد اعتمدت الدراسة في شقها النظري على التتبع الموضوعي لمفهوم ظاهرة الاستلزام الحواري في العلوم الثلاثة: علم البلاغة، وعلم أصـــول الفقه، وعلم اللغة قديمًا وحديثًا. كما اعتمدت في شـــقها التطبيقي على تحليل عدد من النصوص، وجاء هذا التحليل كاشفًا عن الدلالات الاستلزامية المختلفة التي جاءت من خلال أساليب لغوية متنوعة، ويتضح ذلك من التحليل التفصيلي خلال الدراسة.

المبحث الأول
دلالة الاستلزام .. مدخل نظري

تكاد اللغات أن تتفق على أن الكلام - في كثير من الأحيان - يحمل دلالة مباشرة ودلالة غير مباشرة، والدلالة المباشرة هي التي تُفهمُ من النظم بشكل صريح، أما الدلالة غير المباشرة فهي التي لا تُفهم إلا إذا كان عليها دليل من المقام أو السياق، أو كان معها قرينة توضحها وتشير إليها وتصرف الذهن إلى إدراكها والوقوف عليها. وقد شهدت كل من الدلالة المباشرة والدلالة غير المباشرة – قديمًا وحديثًا - أنواعًا متعددة وصنوفًا متمايزة. فأثمرت الدلالة المباشرة عن بعض أنواع الدلالات، منها: الدلالة الصريحة، والدلالة النصية. كما أثمرت الدلالة غير المباشرة عن مجموعة، ليست بالقليلة، من الأنماط الدلالية الأخرى، منها: دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء، ودلالة الاستلزام، سواء أكان هذا الاستلزام إيجابيًّا أم سلبيًّا.

وقد شهدت دلالة الاستلزام اختلافًا طفيفًا بين العلماء، وذلك وفقًا لاختلاف العلوم والمجالات التي تناولت هذه الدلالة بالبحث والدراسة، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

أولًا: دلالة الاستلزام عند البلاغيين:

كانت فكرة الدلالة المباشرة والدلالة غير المباشرة، التي هي سبب ظهور فكرة دلالة الاستلزام، واضحة في الدرس البلاغي، ويظهر ذلك من كلام السكاكي (ت 626هـ)؛ حيث يقول: "من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيًا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرًا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطيًا مناطها بقدر الافتقار... وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظاهر، وأنه في علم البيان يسمى بالتصريح"[1]، وبهذا النص يكون السكاكي قد وقف على الدلالة المباشرة أو الصريحة، التي تخرج موافقة للظاهر، أي موافقة للنص. ثم انتقل إلى الحديث عن الدلالة غير المباشرة، فقال: "ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن لا ينفثون الكلام على مقتضى الظاهر كثيرًا، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية ويلازم فائدتها علمًا محل الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية... فيسوقون الكلام على هذا مساقه إلى ذلك، وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلًا مقام من يسأل فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما، وإنما يصبون لهما قالبًا واحدًا إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير يتميل بين إقدام للتلويح وإحجام لعدم التصريح"[2]، وهذه الدلالة هي التي أُطلق عليها لازم فائدة الخبر، كما يطلق البلاغيون على الدلالة الاستلزامية مصطلح الغرض.

وخلاصة القول إن الخبر عند السكاكي إما أن يدل على فائدة الخبر/ التصريح، وإما أن يدل على لازم فائدة الخبر/ الاستلزام[3]، بالإضافة إلى خروج الكلام مطابقًا لمقتضى الحال، وهو من الدلالة الصريحة،

(1) السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد)، مفتاح العلوم، تحقيق: حمدي محمد قابيل، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ط، د. ت، صـ 159، 160.

(2) السابق، صـ 160، 161.

(3) انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الثانية، 1427ه/ 2006م، صـ 27.

أو خروجه على غير مقتضى الحال، وهو من الدلالة غير المباشرة/ الاستلزامية، وعلم المعاني بشكل عام يتجاوز النظر في المعاني ذات الدلالة المباشـــرة إلى المعاني الثواني المســـتفادة من الســـياق/ معاني مستلزمة[1]. لكنه لم يقدم مزيدًا من التوضيح أو التفصيل حول ذلك.

وقد تناول العلوي اليمني (ت 1345هـــــ) تقسـيم الألفاظ بالإضـــافة إلى ما تدل عليه من المعاني في مقدمته الثانية، فجاء هذا التقسـيم مفصـــلًا وكاشـفًا لدلالة الاسـتلزام أو ما يطلق عليها الالتزام؛ حيث قسـم الألفاظ باعتبار دلالتها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: دلالة المطابقة: وهي ما تكون دلالته بالنسبة إلى تمام مسماه، وهذا نحو دلالة الإنسان والفرس والأســد على هذه الحقائق، فإنها مرشــدة بالوضــع عند إطلاقها على معانيها المعقولة[2]. وهذه هي الدلالة المباشرة/ الصريحة.

الثاني: دلالة التضـمن: وهي نحو دلالة الفرس والإنسـان والأسـد على معانيها التي هي متضـمنة لها كالجمحية والحيوانية والإنسانية، فإن هذه المعاني كلها تدل عليها هذه الألفاظ عند الإطلاق؛ لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه الحقائق لا تُتَعقَّل من دون هذه الصـفات. وهي أصـل في معقول هذه الحقائق متضـمنة لها، فدلالتها عليها من جهة تضمنها إياها[3].

الثالث: دلالة الالتزام: وهذا نحو دلالة لفظ الإنسان والفرس على كونها متحركة، وعلى كونها شاغلة للجهة، وغير ذلك من الأمور اللازمة[4]. والمعتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم الذهني دون الخارجي؛ لأن العرض والجوهر بينهما ملازمة خارجية، ولا يســـتعمل اللفظ الدال على أحدهما دالًا على الآخر[5]. واللزوم قد يكون لزومًا عقلي الثبوت، أي يحكم العقل المجرد به، وقد يكون لزومًا عرفيًا، أي لا يحكم العقل به إلا بعد ملاحظة الواقع، وتكرار مشـــاهدة اللزوم فيه، دون أن يكون لدى العقل ما يقتضـــي هذا اللزوم[6].

وبهذا التقسيم يكون العلوي قد نص بشكل واضح وصريح على مفهوم دلالة الاستلزام، وأطلق عليها دلالة الالتزام، وذكر شروطها اللازمة لإدراكها والمُعَيِّنَة لها. كما يُفهم من تقسيمه أيضًا أن الدلالة نوعان: مباشرة، وغير مباشرة. فالدلالة المباشرة هي دلالة المطابقة، أما الدلالة غير المباشرة فتشمل دلالة التضمن ودلالة الالتزام.

وتجدر الإشـــارة إلى أن المناطقة والمتكلمين قد اعتمدوا هذا التقســـيم الثلاثي لدلالة الألفاظ، غير أن الدلالة الالتزامية عندهم مقتصرة على الدلالة الالتزامية العقلية فقط[7].

---

(1) باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2014م، صـ 186.

(2) العلوي اليمني (يحيى بن حمزة بن علي)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1402ه/ 1982م، صـ 35.

(3) السابق، صـ 37، 38.

(4) السابق، صـ 38.

(5) السابق، صـ 39.

(6) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، 1414ه/ 1993م، صـ 31.

(7) السابق.

ثانيًا: دلالة الاستلزام عند الأصوليين:

اهتم الأصوليون على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم[1]، بدراسة دلالات الكلام وسبل استنباط المعاني، فيقول الآمدي (ت 631ه) في أقسام دلالة اللفظ: "وهو إما أن تكون دلالته لفظية، أو غير لفظية، واللفظية إما أن تعتبر بالنسبة إلى كمال المعنى الموضوع له اللفظ، أو إلى بعضه، فالأول دلالة المطابقة كدلالة لفظ الإنسان على معناه، والثاني دلالة التضمن، كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق، والمطابقة أعم من التضمن لجواز أن يكون المدلول بسيطًا لا جزء له. أما غير اللفظية، فهي دلالة الالتزام، وهي أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من اللفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهومًا"[2]، فدلالة الألفاظ منها ما هو ناتج عن النظم، مثل: دلالة المطابقة، ومنها ما هو ناتج عن معنى النظم، مثل دلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء، ومنها ما هو ناتج عن لازم معنى النظم، وهو دلالة الاستلزام. وهذا الأخير هو ما تُعنى به هذه الدراسة؛ إذ هو المعني بدلالة الاستلزام. وقد أطلقوا عليه مصطلح المفهوم أو دليل الخطاب[3]. وعلى الرغم من أن دلالة الالتزام تشارك دلالة التضمين في افتقارهما إلى نظر عقلي يعرف اللازم في الالتزام والجزء في دلالة التضمن، فإنه في التضمن لتعريف كون الجزء داخلًا في مدلول اللفظ، وفي الالتزام لتعريف كونه خارجًا عن مدلول اللفظ؛ فلذلك كانت دلالة التضمن لفظية بخلاف دلالة الالتزام[4].

وقد قسموا الدلالة دلالة الالتزام (الاستلزام) الناتجة عن لازم معنى النظم إلى نوعين:

الأول: مفهوم الموافقة: وهو أن يكون المسكوت عنه موافقًا للملفوظ به، فإن كان أولى بالحكم من المنطوق به فيسمى "فحوى الخطاب"، وإن كان مساويًا فيسمى "لحن الخطاب"[5].

وشرط "مفهوم الموافقة" فهمُ المعنى في محل النطق[6]، وهو يرتكز على أمور[7]:

- ✓ أنه دلالة انتقالية؛ إذ هو دلالة على معنى في غير اللفظ المذكور في النص.
- ✓ أن مناط المعنى المسكوت عنه غير مذكور في النظم.
- ✓ أن معنى المسكوت عنه موافق لمعنى المنطوق به الدال عليه.
- ✓ أن معنى المسكوت عنه قد تكون نسبته إثباتًا وقد تكون نفيًا.

(1) للأصوليين مدرستان أو اتجاهان، هما: الأصوليون الفقهاء، والأصوليون المتكلمون.

(2) الآمدي (علي بن محمد)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للتوزيع والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1424ه، 2003م، جـ1، صـ 32.

(3) يطلق مصطلح مفهوم الخطاب عند الأصوليين في الغالب على نوع واحد من المفهوم، وهو مفهوم المخالفة.

(4) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، جـ1، صـ 32.

(5) الشوكاني (محمد بن علي)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، 1421ه/ 2000م، جـ2، صـ 764.

(6) الطوفي (سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم)، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الأولى، 1441ه/ 2020م، جـ2، صـ 716.

(7) محمود توفيق محمد سعد، سبل استنباط المعاني من القرآن والسنة .. دراسة منهجية تأويلية ناقدة، مكتبة وهبة، القاهرة، د. ط، 2011م، صـ 366.

الثاني: مفهوم المخالفة: وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفًا للمذكور في الحكم، إثباتًا ونفيًا، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به، ويُسمى "دليل الخطاب"، لأن دليله من جنس الخطاب، أو لأن الخطاب دال عليه(1). والسبب في إثبات نقيض المعنى للمسكوت عنه، هو خلو ذلك المسكوت عنه من الوصف المعتبر في إثبات المعنى للمذكور(2)، فالحكم معلق على إحدى صفتي الشيء، فيدل على أن ما عداها بخلافه(3). وبذلك يرتكز "مفهوم المخالفة" على أمرين(4):

- ✓ علاقة الحكم للمذكور بالحكم للمسكوت عنه هي علاقة المخالفة.
- ✓ بيان المفارقة بينهما، وهو خلو المسكوت عنه من القيد المعتبر.

وبذلك نجد أن الأصوليين قد اهتموا ببتناول الدلالات المختلفة، ومن بينها دلالة الاستلزام، ووضعوا الشروط والضوابط وطرق تمييز كل نوع من أنواع هذه الدلالات. وفي كل هذا دلالة على أن العلماء العرب قد عرفوا ظاهرة الاستلزام التي تقوم على أن العبارات اللغوية تدل على معانٍ حرفية وأخرى ضمنية يحدد دلالتها السياق الذي وردت فيه(5).

ثالثًا: دلالة الاستلزام عند اللغويين:

شغلت قضية خروج الكلام عن وضعه الأصلي إلى معانٍ أذهان اللغويين قديمًا وحديثًا، فيشير ابن جني (ت 392ه) إلى تلك الظاهرة بقوله: "واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظًا له، وعلى صدد من الهجوم عليه، وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفًا به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء، منها أن يُرِي المسئول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به، ومنها أن يُرِي الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد؛ لما له في ذلك من الغرض، ومنها أن يُعدَّ ذلك لما بعده مما يتوقعه، حتى إن حلف بعد أن قد سأله عنه حلف صادقًا، فأوضح بذلك عذرًا، ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها"(6)، وهذا النص واضح في خروج الأقوال عن معهود خطابها إلى معانٍ أخر مستلزمة عنها، وفق سياقات إرسالها، فهو يقدم السياقات التي تكفل خروج الأسلوب عن مقتضى إبلاغه وشروط أدائه(7).

وكما شغلت قضية دلالة الاستلزام اللغويين القدماء فقد وجدت مجالًا رحبًا في دراسات اللغويين المُحْدَثِين، وعلى رأس هؤلاء اللغوين جاء أوستن Austin، الذي نص على أن الكلام فعل له قوة وله لازم.

(1) الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، جـ2، صـ 766.
(2) محمود توفيق سعد، سبل استنباط المعاني، صـ 395.
(3) الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي)، اللمع في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر الخطيب الحسني، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة، البحرين، الطبعة الأولى، 1434ه/ 2013م، صـ 148.
(4) محمود توفيق سعد، سبل استنباط المعاني، صـ 395.
(5) انظر: نورة صبيان بخيت، الاستلزام الحواري وأسلوب الحكيم.. دراسة تطبيقية، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد التاسع، ربيع الأول 1437ه/ ديسمبر 2015م، صـ 94.
(6) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1429ه/ 2008م، جـ2، صـ 224، 225.
(7) محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي .. قراءات في التراث والحداثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م، صـ 95.

وهو يرى أن لازم الفعل الكلامي يتضـــمن دائمًا بعض الذتائج التي قد تكون من التوابع الملحقة غير المقصودة ولا المرادة[1]. وقد أشار أوستن إلى أشكال الاستلزام وشروطه حين قال: "من خاصية لازم فعل الكلام كون الإجابة فيه تتم أو ضـروب اقتران اللزوم يمكن أن تتم على وجه الجمع الإضـافي بدون اللجوء إلى أية وسـيلة من وسـائل الفعل الكلامي؛ إذ اللزوم هنا يحصـل من خارج العبارة؛ إذ يجوز أن يتم إيقاع التهديد والتخويف بتحريك العصـا أو تصـويب بندقية. ونحن في الحالات التي يمكن فيها أن نحث الآخر أو أن نقنعه أو نجعله يطيع أو يعتقد في أمر ما، فنحن نستطيع أن نصـل إلى غرضـنا بدون عبارة ما أو بدون فعل كلامي، ولكن إذا لم تكن هناك قوة فعل كلامي شـككنا فيما إذا كانت الخاصـية المميزة لأغراض لازم فعل الكلام جائزة الاسـتعمال سـائغة فيه"[2]، كما أنه صـرح بأن ضـروب اللزوم المتقاربة يمكن أن تُؤدى على خير وجه بدون اللجوء إلى الوسائل المتواضع عليها، أو الوسائل غير المتفق عليها، وهي وسائل غير معهودة على الإطلاق، وغير متعارف عليها، وليست مستعملة في ذلك الغرض والقصد المخصوص[3].

كما أسهم غرايس Grice إسهامًا كبيرًا في تطوير فكرة الاستلزام، ووضعها في إطار نظري مستقل، له حدوده وضوابطه، وذلك في محاضرته التي ألقاها في جامعة هارفارد سنة 1967م، وقد طبعت أجزاء من هذه المحاضرة سنة 1975م في بحث له، يحمل اسم: "المنطق والحوار" "Logic and conversation" ثم طور هذه الفكرة في عدد من الأبحاث بعد ذلك[4]، وأطلق على هذه الظاهرة اللغوية "الاســتلزام الحواري" "conversational implicature"[5]، وجاءت دراســته لهذه الظاهرة من ملاحظته أن بعض الأقوال تبلِّغ أكثر مما يدل عليه مجموع الكلمات التي تكون الجملة، ويتعين من هنا أن المتكلم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوق المعنى الحرفي للجملة[6]، وانطلاقًا من هذه الملاحظة ميز غرايس بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة، أما الأولى فهي قوة مدركة مقاليًّا، والتي يدل عليها بصيغة الفعل، أما القوة الإنجازية المســتلزمة فهي القوة الإنجازية المدركة مقاميًّا، والتي تســتلزمها الجملة في سـياقات مقامية معينة، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صـورة الجملة[7]. ويعد منوال غرايس الاسـتلزامي منوالًا اســتدلاليًّا مقيدًا بقواعد المحادثة أو صــادرًا عنها[8]. وتكمن أهمية نموذج غريس في أنه أصــبح النموذج الأساس الذي سار على منواله الباحثون من بعد.

ثم توالت الدراسات التي تناولت الاستلزام، وتنوعت، واستقلت عن غيرها من الدراسات اللسانية، فقد أفرد جاك موشلار Jacques Moeschler فصلًا في كتاب "القاموس الموسوعي للتداولية" وجعله بعنوان: "الاسـتلزامات الخطابية الوضـعية والمحادثية"، وتناول فيه ظاهرة الاسـتلزام؛ مفرقًا بين الأنواع المختلفة

(1) انظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د. ط، 1991م، صـ 127.

(2) السابق، صـ 137.

(3) السابق، صـ 138.

(4) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط، 2002م، صـ 32.

(5) H. P.Grice, Logic and conversation, in cole peter and morgan, Vol. 3, New York, 1975, P. 44.

(6) جاك موشلر، وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف: عز الدين المجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، د. ط، 2010، صـ 212.

(7) العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني.. من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1432ه/ 2011م، صـ 96، 97.

(8) جاك موشلر، وآن روبول، التداولية اليوم.. علم جديد في التواصل، ترجمة: محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 2003م، صـ 62.

فيها، فقسم الاستلزامات إلى وضعية وغير وضعية، وقسم غير الوضعية إلى: الاستلزامات المحادثية والاستلزامات غير المحادثية، كما قسم الاستلزامات المحادثية إلى استلزامات معممة واستلزامات مخصصة[1]. بالإضافة إلى ذلك فإن موشلر قد ضبط المقاييس التي يمكن من خلالها التمييز بين الأنواع المختلفة من الاستلزامات. فيفرق مثلا بين الاستلزامات المحادثية والوضعية على النحو التالي[2]:

الاستلزامات الخطابية المحادثية	الاستلزامات الخطابية الوضعية
قابلة للاحتساب	غير قابلة للاحتساب
قابلة للإلغاء	غير قابلة للإلغاء
غير قابلة للانفصال	قابلة للانفصال
غير وضعية	وضعية
رهينة إلقاء القول	مستقلة عن إلقاء القول
غير محددة	محددة

ولم تكن دراسة دلالة الاستلزام قاصرة على اللغويين الغربيين، وإنما كان للغويين العرب إسهام في ذلك، وقد جاء إسهامهم معتمدًا على ما أنتجه الغرب بشكل كبير، أو محاولةً للدمج بين المنجز الغربي والجذور العربية، أو دراسة تأصيلية لقضية الاستلزام في التراث العربي. ولا شك أن تطبيق النظرية على النصوص العربية يقتضي توفيقًا بين الفكرة بصياغتها الغربية وما تقتضيه خصوصية اللغة العربية.

وممن تناول فكرة الاستلزام الدكتور طه عبد الرحمن في كتابه: "اللسان والميزان"، وهو يرى أن اللزوم علاقة بين طرفين اثنين، هما: الملزوم واللازم، وأن كل قول طبيعي يحمل إمكانات لزومية مختلفة، أي أن لكل قول طبيعي قوة لزومية معينة[3]. وهذه القوة اللزومية للقول الطبيعي قد تكون واسعة إلى الحد الذي لا تكون في طاقة متلقي هذا القول الإحاطة بها، والواقع أن المتلقي لا يحتاج إلا إلى بعض هذه اللوازم لكي يحَصِّل معرفة كافية بالقول المُلْقَى إليه؛ لذلك فإنه لا يفتأ يلجأ إلى القيود السياقية والمقتضيات المقامية والمبادئ الخطابية من أجل استخلاص اللوازم التي تخدم إدراك الفائدة الإخبارية والغرض التواصلي من هذا القول[4]. كما يرى د. طه عبد الرحمن أنه يمكن تمييز ضروب متنوعة من الاستلزامات في القوة اللزومية للقول الطبيعي الواحد، وهذه الاستلزامات هي[5]:

أ. الاستلزامات المتولدة من معاني المفردات التي يتركب منها هذا القول.

ب. الاستلزامات المتولدة من البنية الدلالية لهذا القول.

ت. الاستلزامات المتولدة من سياق هذا القول ومن المبادئ العامة للتخاطب.

(1) انظر: جاك موشلر، وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، صـ 265: 268.

(2) السابق، صـ 269.

(3) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الأولى، 1998م، صـ 89.

(4) السابق، صـ 90.

(5) السابق.

فظاهرة الاستلزام بهذا المفهوم الذي تصدى له د. طه عبد الرحمن ظاهرة ملازمة للغة والخطاب وما يتعلق بهما من سياقات وقوانين وقواعد. كما أن تناوله لهذه الظاهرة كان محاولة تأصيلية لها في الجذور العربية.

وممن تناول ظاهرة الاستلزام أيضًا الدكتور أحمد المتوكل؛ حيث أفرد لها الفصل الثاني من كتابه: "الخطاب وخصائص اللغة العربية"، وجاء هذا الفصل بعنوان: "القوة الإنجازية من الاستلزام إلى التأصيل". وقد كان تناوله لهذه القضية محاولة تأصيلية لهذه الظاهرة في اللغة العربية؛ حيث قال: "هدفنا هنا هو استكشاف مدى وروده [الاستلزام] بالنظر إلى اللغة العربية آخذين بعين الاعتبار آراء النحاة العرب القدماءفي التقعيد لأساليب مخصوصة كالعرض والإغراء والتحذير والتعجب وغيرها؛ اقتناعًا بأهمية الربح النظري والمراسي الكامن في تأصيل ما عُدَّ حتى الآن من قبيل المستلزم"[1].

وقسم د. المتوكل القوة الإنجازية إلى أصلية ومستلزمة، وعرف القوة الإنجازية الأصلية بأنها هي التي تطابق النمط الجملي كالإخبار والسؤال والأمر مثلًا. أما المراد بالقوة الإنجازية المستلزمة فهي القوة غير المطابقة للنمط الجملي، والناتجة عن نوعين مختلفين من الاستلزام: استلزام مقالي واستلزام مقامي. والاستلزام المقالي هو الذي ينعكس بشكل من الأشكال في خصائص الجملة المعجمية أو الصرفية أو التركيبية أو التنغيمية، أما الاستلزام المقامي فهو الذي يتولد عن المقام دون تؤشر إليه قرينة صورية داخل الجملة[2].

كما تناول الدكتور محمود نحلة ظاهرة "الاستلزام الحواري" في كتابه: "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، وجاء تناوله في مجمله عرضًا لما قدمه جرايس، ونص على ذلك في نهاية عرضه؛ حيث قال: "هذا هو الاستلزام الحواري عند جرايس الذي يمثل نظرية متكاملة حاول الباحثون إيضاحها بأمثلة كثيرة"[3].

وأفرد العياشي أدراوي لهذه القضية كتابًا كاملًا، بعنوان: "الاستلزام الحواري في التداول اللساني"، وجعل الكتاب من فصلين، الأول منهما محاولة تأصيلية لفكرة الاستلزام في الفكر اللغوي العربي القديم من خلال بعض النماذج الدالة على ذلك، أما الفصل الثاني فقد جعله دراسة نظرية لظاهرة الاستلزام الحواري في الفكر اللساني الحديث، وما قدمه المنجز الغربي في سبيل تأسيس هذه الفكرة وتقويمها.

ومن خلال ما سبق من عرض نظري يتضح أن فكرة "الاستلزام" تتمتع بأهمية كبرى؛ حيث اهتم بها العلماء في الشرق والغرب قديمًا وحديثًا، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية والعلمية والبحثية[4].

(1) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية.. دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1431ه/ 2010م، صـ 47.
(2) انظر: السابق، صـ 50، 51. وانظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي.. الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1435ه/ 2014م، صـ 47.
(3) محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، صـ 40.
(4) انظر: فرانك بالمر، مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة: خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1997م، صـ 257.

المبحث الثاني
دلالات الاستلزام في كتاب "بلاغات النساء" لابن طيفور

على الرغم من أن كتاب "بلاغات النساء" لابن طيفور يمثل لغة جنس خاص، وهو جنس النساء، فإنه يحتوي على أنماط دلالات استلزامية متعددة ومتنوعة، وذلك لتعدد موضوعاته وفنونه، وتعدد أساليبه اللغوية النثرية والشعرية، وقد صرح ابن طيفور بذلك، فقال: "هذا كتاب بلاغات النساء وجواباتهن وطرائف كلامهن وملح نوادرهن وأخبار ذوات الرأي منهن، على حسب ما بلغته الطاقة، واقتضته الرواية، واقتصرت عليه النهاية، ومع ما جمعنا من أشعارهن في كل فن مما وجدناه يُجاوِز كثيرًا من بلاغات الرجال المُحسنين والشعراء المُختارين"(1)، ويمكن تناول دلالة الاستلزام في كتاب "بلاغات النساء" على النحو التالي:

أولًا: الدلالات الاستلزامية في الخبر:

تتنوع أشكال دلالة الاستلزام في الخبر بتنوع أنماطه وأهدافه وأغراضه، ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

1. استلزام المدح:

وجد المدح مكانًا رائجًا، ومنزلًا رحيبًا في الأدب العربي بشكل عام، وفي بلاغات النساء بشكل خاص، ولا شك أن النساء أجدر بالمدح وبغيره من الانفعالات التعبيرية؛ إذ عاطفتهن غالبة وقلوبهن متحكمة، إلا من أثقلت نفسها بالحكمة البالغة، ولا تسلم أيضًا من سطوة الطبع الأول. وإن كان المدح عند الرجال وسيلة للتكسب في كثير الأحيان(2)، فإن ذلك لم يكن كثيرًا في النساء. وقد وقف النقاد على الصفات التي تعد مدائح، وحصروها إجمالًا في العقل والعفة والعدل والشجاعة(3)، وما كان من الفضائل غير ذلك فإنه داخل في جملة هذه الأربعة(4). وعلى كل حال فإن الفضائل متنوعة متعددة، لا تكاد تُحَدُّ بحدٍّ معين، كما أنها تختلف باختلاف الأمم والثقافات والحضارات، بالإضافة إلى ما اتفقوا عليه وأجمعوا على فضيلته.

وقد تعددت الأخبار التي تستلزم في طياتها المدح والثناء في كتاب "بلاغات النساء"، فمن ذلك ما يلي:

1. 1. مدح عائشة – رضي الله عنها – لأبيها أبي بكر τ ودفعُها عنه حينَ بلغَها أنَّ ناسًا قد نالوا منه؛ حيثُ قالتْ: "أَبي ما أَبِيَه لا تُعطوه الأيْدي ذاك والله حِصنٌ منيف، وظلٌّ مديد، أنجحَ إذا أكديتم، وسبقَ إذ وَنيتم سبقَ الجواد إذا استولى على الأمد، فتى قريش ناشئًا وكهفُها كهلًا"(5).

(1) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 33.
(2) انظر: أحمد أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي عند العرب، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة التاسعة، 2013م، صـ 166.
(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420ه/ 2000م، جـ 2، صـ 801.
(4) السابق، جـ 2، صـ 802.
(5) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 35، 36.

وهذا النص يشتمل على عدة دلالات استلزامية تؤول إلى المدح والثناء، فقولها "لا تعطوه الأيدي" أي لا تبلغه ولا تصل إليه ولا تتناوله[1]، وهذا يستلزم رفعته إلى مكان لا يصلون إليه ومنزلة لا يدركونها، فهو فوقهم في المكانة والمنزلة، وقد عبرت عائشة – رضي الله عنها – هنا بالمادي عن المعنوي، أو استلزم اللفظ الدال على شيء مادي شيئًا معنويًا، فبلوغ اليد الشيءَ أمر مادي، أما بلوغ منزلة أبي بكر τ فهو أمر معنوي. والجامع الذي مكن عبارة: "لا تعطوه الأيدي" من أن تستلزم علو مكانة أبي بكر ورفعة منزلته هو أن اليد لا تصل إلى الشيء البعيد لوجوده في منزل ومكان بعيد عن اليد، ومنزلة الصديق بعيدة ورفيعة ولا لا يمكن بلوغها أو الوصول إليها. ولما كان أبو بكر يعيش بين الناس، ويمكن لليد أن تصل إليه عُلِم أن هذا اللفظ يستلزم معنى غير المعنى الحقيقي.

وقولها "حصن منيف" يستلزم عصمته وحفظه من طعن الطاعنين وكيدهم، فالحصن هو كل موضع لا يُوصل إلى جوفه[2]، فالمعنى الحقيقي للحصن هو أنه موضع محمي سالم من عدوان الأعداء والمعنى المستلزم هو أن أنا بكر محمي سالم من طعون أعدائه، والجامع بين المعنين هو الحماية والسلامة من العدو.

أما قولها "كهفها كهلًا" فيستلزم أن أبا بكر τ ملجأ أهله وحاميهم وناصرهم وأنهم في منعة وقوة وأمان معه، والكهف هو البيت المنقور في الجبل[3]، ولا شك أن الكهف ملجأ المارين أو الفارين الهاربين الخائفين ومأواهم، فالجامع بين المعنى الحقيقي الأولي والمعنى الاستلزامي هو أن كليهما يحمي أهله ويستقبلهم ويجعلهم في مأواه وحمايته.

1. 2. قول فاطمة بنت عبد الملك في عمر بن عبد العزيز: "إن عمر – رحمه الله – كان قد فرَّغَ للمسلمين نفسه، ولأمورِهم ذهنَهُ، فكان إذا أمسى مساءً لم يَفْرَغْ فيه من حوائج يومه، دعا بسراجِه الذي كان يَسْرجُ له من ماله، ثم صلى ركعتين، ثم أقْعَى واضعًا رأسَه على يديه، تسيلُ دموعه على خديه، يشهقُ الشهقةَ يكادُ ينصدعُ لها قلبُه، أو تخرجُ لخلِّها نفسُه، حتى يُرى الصُبحُ، وقد أصبح صائمًا"[4].

وهذا النص يشتمل على عدد من الجمل التي تستلزم المدح بصور مختلفة، والمدح هنا يدخل تحت باب الرثاء؛ إذ هو لميت، وقد قال ابن رشيق القيرواني (ت456): "ليس بين الرثاء والمدح فرق، إلا أن يُخلط بالرثاء شيء يدل على أن المقصود به ميت"[5]، وقد جاء قولها: "إن عمر - رحمه الله – كان..." محملًا بدلالة استلزامية تقتضي الرثاء، فعلى الرغم من أن التعبير "رحمه الله" يدل على الدعاء، فإنه لا يستعمل في الغالب إلا للميت.

وقولها "إن عمر كان قد فرغ للمسلمين نفسه، ولأمورهم ذهنه" يستلزم أنه حمل أمانة الأمة بحق، وقدم مصلحتها على مصلحته، وعمل على تدبير شئونها دون تدبير شئونه، فالفعل "فرغ" بمعنى

(1) انظر: الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب بن محمد)، القاموس المحيط، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429ه/ 2008م، باب الواو فصل العين ثم الطاء، صـ 1257.

(2) السابق، باب النون فصل الحاء ثم الصاد، صـ 1137.

(3) ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي)، لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1419ه/ 1999م، مادة (كهف)، جـ 12، صـ 176.

(4) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 150.

(5) ابن رشيق القيرواني، العمدة، جـ 2، صـ 831.

"أخلى"[1]، أي أخلى نفسه وتركها من أجل خدمة المسلمين، وأخلى ذهنه من أموره للتفكير في شئونهم وحاجاتهم، ولا شك أن هذا يستلزم مدحًا عظيمًا؛ إذ الحاكم الذي يقدم مصلحة رعيته ممدوح عقلًا وعرفًا وشرعًا.

وقولها "دعا بسراجه الذي كان يسرج له من ماله"، يستلزم ورعه وخوفه الشديد من الله، وحرصه على أموال دولته ورعيته؛ فهو لا يستعين على إنارة ليله بسراج من بيت مال المسلمين، بل يستخدم سراجًا من ماله الخاص.

وقولها "ثم أقعى واضعًا رأسه على يديه"، يستلزم الحزن والندم والتحسر على عدم الانتهاء من أعماله اليومية، وعدم إتمام حاجات الأمة اليومية. وهذا يستلزم أيضًا شعوره بالمسئولية وحرصه على هذه المسئولية. وكل هذا يستلزم ورعه وتقواه.

1. 3. ما دار بين الزرقاء بنت عدي ومعاوية بن أبي سفيان τ: "قال معاوية: والله يا زرقاءُ لقد شركتُ عليًّا τ في كل دمٍ سفكه، فقالت: أحسنَ اللهُ بشارتَك يا أمير المؤمنين وأدام سلامتك، مثلُك مَنْ بشَّرَ بخير وسَرَّ جليسَه، قال لها: وقد سركِ ذلك؟ قالت: نعم، والله لقد سرني قولك، فأنى بتصديق الفعل، فقال معاوية: والله لوفاؤكم له بعد موته أحب إلي من حبكم له في حياته، اذكري حاجتك، قالت: يا أمير المؤمنين إني قد آليت على نفسي أن لا أسأل أميرًا أعنت عليه شيئًا أبدًا، ومثلك أعطى من غير مسألة وجاد من غير طلب، قال: صدقتِ. فأقطعها ضيعة أغلتها في أول سنة عشرة آلاف درهم، وأحسن صفدها، وردها والذين معها مكرمين"[2].

وهذا النص يشتمل على جملة من الدلالات الاستلزامية الدالة على المدح بمفهومه المعروف، بالإضافة إلى الفخر والاعتزاز، ولا شك أن الافتخار هو المدح بعينه، غير أن المادح يخص بالمدح نفسه وقومه، وكل ما حسن في المدح حسن في الافتخار، وكل ما قبح فيه قبح في الافتخار[3]. فقولها "أحسن الله بشارتك..." يستلزم إقرارها بقول معاوية واعتزازها به، وهو ما يستلزم ثباتها على موقفها، وتمسكها بمبادئها، ووفاءها، وكل هذا يعد من المحامد التي يفتخر ويعتز بها الإنسان.

أما قول معاوية "اذكري حاجتك" فيستلزم عفوه وصفحه عنها بعد أن كانت في معسكر علي ضده، كما يستلزم اتصافه بالحلم والكرم والحكمة في معاملة الناس، فعلى الرغم من أن الزرقاء لم تكن موالية له ولا موافقة لنهجه فإنه لم يمنع عنها عطاءه. وكل هذا يستلزم تقدير معاوية لذاته واحترامه لمكانته ومنزلته.

وقولها "مثلك أعطى من غير مسألة وجاد من غير طلب" يستلزم اعتزاز الزهراء بنفسها؛ إذ ترفعت عن أن تطلب عطية أو هبة، كما يستلزم مدح معاوية؛ إذ هو أهل للكرم والعطاء من غير سؤال سائل أو طلب طالب، و"مثلك" هنا المقصود بها "أنت"[4]؛ إشارة إلى معاوية، أي أنت تعطي من غير مسألة وتجود من غير طلب، وهذا يدل على أنه في درجة عالية من الكرم والجود والعطاء.

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب الغين فصل الفاء ثم الراء، صـ 736.
(2) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 92.
(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، جـ 2، صـ 824.
(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "مثل"، جـ 13، صـ 21.

1. 4. قول امرأة أبي الأسود الدؤلي لزوجها في مجلس معاوية τ: "والله لولا مكان أمير المؤمنين، وحضـور من حضـره من المسـلمين، لرددت عليك بوادر كلامك، بنوافذ أقرع كل سـهامك، وإن كان لا يجمل بالمرأة الحرة أن تشتم بعلًا، ولا أن تظهر لأحد جهلًا"[1].

على الرغم من أن هذا النص ضـمن حوار مطول في خصـومة امرأة أبي الأسـود الدؤلي مع زوجها، واحتكامها إلى أمير المؤمنين معاوية τ، فإنه احتوى على بعض المدح بدلالات اسـتلزامية، فقولها "والله لولا مكان أمير المؤمنين..." يسـتلزم حكمتها وفقهها ومعرفتها بمواضـع الكلام والصـمت، وكل هذا من رجاحة العقل، بالإضـافة إلى توقيرها لأمير المؤمنين ومعرفتها قدره ومنزلته، وأنه لا يليق أن يُجادل في حضـرته. وقولها "لرددت عليك بوادر كلامك..." يسـتلزم قدرتها على المحاجة وإظهار الحجة، وهو ما يستلزم قوة في النفس والعقل، وإدراك لكلام الخصم ومعرفة موارده ومصادره والإجابة عنه. أما قولها "لا يجمل بالمرأة الحرة..." فإنه يسـتلزم مدح نفسـها بأنها على رأس الحرائر التي لا تتخطى أصـول معاملة الزوج؛ لاتصافها بصفاتهن ولأن فعلها كأفعالهن.

2. استلزام الهجاء:

الهجاء نقيض المدح والثناء، وكما وجد المدح مكانًا رحيبًا في الأدب العربي فإن الهجاء لم يكن بأقل منه في تلك المنزلة والمكانة، بل كان شريكًا له فيها، ولا شك أن النساء يتمتعن بقدرة كبيرة في هذا الباب؛ إذ تتحرك مشـاعرها لأضـعف الأسـباب وأقل الأمور، والغضـب في الغالب هو الانفعال الذي يتولد عنه الهجاء[2]. وقد وقف النقاد على أقوى درجات الهجاء وأبلغها، فأشـد الهجاء أعفه وأصـدقه، وأبلغه ما خرج مخرج التهزُّل والتهافت، وما اعترض بين التصريح والتعريض، وما قربت معانيه، وسهُلَ حفظه، وأسرع علوقه بالقلب، ولصوقه بالنفس، فأما القذف والإفحاش فسباب محض[3].

وقد تعددت الأخبار التي تستلزم الهجاء والذم في كتاب "بلاغات النساء"، فمن ذلك ما يلي:

2. 1. قول الجمانة بنت المهاجر في عبد الله بن الزبير τ وهو يرقأ المنبر يخطب بالناس في يوم الجمعة: "أيا نقّار انقر يا نقار، أما والله لو كان فوقه نجيب من بني أميَّة، أو صقر من بني مخزوم، لقال المنبر: طيق طيق"[4].

يشـتمل هذا النص على جملة من الدلالات الاسـتلزامية التي تشـير إلى الهجاء والذم، فقولها "أيا نقار انقر..." يستلزم عدم فصـاحته وضـعفه في الخطابة، فالنقر هو أن يُلزَقَ طرف اللسـان بالحنك عند النطق، أو هو اضطراب في اللسان[5]، ولا شك أن من هذه صفته فإنه يكون عن الكلام عاجز، وعن الخطابة أشد عجزًا. كما أن ذكر بني أمية والثناء عليهم يستلزم ضد هذه الصفات التي مدحوا بها؛ إذ بين بني أمية وعبد الله بن الزبير خصـومة سياسـية، ومدح الخصـم يستلزم ذم الطرف الآخر. فقولها "لو كان فوقه نجيب من بني أميَّة، أو صـقر من بني مخزوم، لقال المنبر: طيق طيق" يدل على فصـاحة بني أمية وبني مخزوم إلى

(1) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 116، 117.
(2) أحمد أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي، صـ 230.
(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، جـ 2، صـ 868.
(4) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 102.
(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب الراء فصل النون ثم القاف، صـ 443.

الدرجة التي تجعل من المنبر يصدر صوتًا دالًا على التقدير والاحترام والإعجاب، وذلك يستلزم أن المنبر لا يقدر ولا يأبه بعبد الله بن الزبير؛ لنزول مرتبته في الفصاحة والبلاغة والخطابة.

2. 2. قول امرأة أبي الأسود الدؤلي في وصف زوجها: "الليث حين يأمن، وثعلب حين يخاف، شحيح حين يضاف، إن ذُكر الجود انقمع، لما يعرف من قصر رشائه، ولؤم آبائه، ضيفه جائع، وجاره ضائع، لا يحفظ جارًا، ولا يحمي ذمارًا، ولا يدرك ثارًا، أكرم الناس عليه من أهانه، وأهونهم عليه من أكرمه"[1].

على الرغم من أن هذا النص يعد نصًا صريحًا في الهجاء والذم، فإنه مكون من مجموعة من الجمل التي تدل على صفات مذمومة عن طريق دلالة الاستلزام وليس عن طريق دلالة التصريح، ومن ذلك قولها "ليث حين يأمن، وثعلب حين يخاف"؛ فإنه يستلزم الدلالة على خسة النفس وانحطاطها ولؤمها وجبنها، كما أن قولها "ضيفه جائع" يستلزم بخله وشحه الشديد، الذي يبلغ به درجة منع الطعام عن الأضياف حتى يتسلل الجوع إليهم، وقولها "جاره ضائع..." يستلزم عدم قيامه بحق جاره؛ حيث إن الدلالة المباشرة الصريحة تدل على هلاك جاره وضياعه، وهذا في حقيقة الأمر قد لا يتعلق به، ومن ثَمَّ لا يكون ذلك هجاءً إلا من طريق الاستلزام.

أما قولها "لا يحمي ذمارًا ولا يدرك ثارًا" فيستلزم اتصافه بالجبن والخوف والعجز عن أن يحمي ذمارًا، وهي ما يلزمه حفظه وحمايته[2]، كما أنه عاجز عن أن يثأر لنفسه، ودلالة ذلك على الهجاء دلالة استلزامية؛ إذ من الممكن أن تُحمل في غير هذا الموضع على السماحة والعفو والصفح، فتدل بذلك على المدح لا الهجاء.

2. 3. كانت امرأة عمران بن حطان الحروري جميلة فائقة الجمال، وكان دميمًا شديد الدمامة، فقالت له يومًا: "إنا لعلى خير إن شاء الله، أُعطيتَ مثلي فشكرتَ، وابتُليتُ بكَ فصبرتُ"[3].

وهذا النص يشتمل على مدح وهجاء، ثناء وذم، وقد جاء كل ذلك عن طريق دلالة الاستلزام، فقولها "أُعطيتَ مثلي فشكرتَ" يستلزم مدحها باعتبارها نعمة له تستحق شكر الله وحمده؛ لأن النعم حقها الشكر، ولا تكون النعم إلا شيئًا ممدوحًا، كما أنها تستلزم مدح الزوج كذلك؛ إذ هو قائم بحق الله في نعمه عليه، وهو الشكر. وعلى الجانب الآخر فإن قولها "ابتُليتُ بكَ فصبرتُ"، يستلزم ذم زوجها وهجاءه؛ إذ أنزلته منزلة البلاء الذي يستحق الصبر والتحمل، كما يستلزم مدحها؛ إذ هي صابرة على هذا البلاء الذي حل بها.

2. 4. أشرفت امرأة لروح بن زنباع يومًا تنظر إلى وفد من جذام قدموا على روح، فزجرها روح، فقالت له: والله إني لأبغضُ الحلال من جذامٍ، فما حاجتي إلى الحرام فيهم[4].

قولها "والله إني لأبغض الحلال من جذام" يستلزم زهدها فيهم وذمها لهم، فهي لا تبغضهم إلا لفساد أخلاقهم وسوء معشرهم، وتخلفهم عن محامد غيرهم من القبائل، وهذا هجاء عام، لم تذكر فيه امرأة روح صفة مذمومة، للدلالة على أن السوء فيهم قد تخلل إلى كل شي، وأصبح لهم صفة ذاتية لا صفة فعلية، مما يجعل الناس يفرون منهم ويبتعدون عنهم ويبغضون القرب منهم. وهذا أبلغ في الهجاء وأشد في الذم.

(1) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 117.
(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب الراء فصل الذال ثم الميم، صـ 358.
(3) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 197.
(4) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 265.

2. 5. رأت أم المؤمنين عائشـــة – رضـــي الله عنها – رجلًا متماوتًا، فقالت: "ما هذا؟"، فقالوا: زاهدًا، قالت: "قد كان عمر بن الخطاب – رحمه الله – زاهدًا، وكان إذا قال أسـمع، وإذا مشـي أسـرع، وإذا ضرب في ذات الله أوجع"[1].

كلمة "متماوت" تعني في الوضع اللغوي الناسك المرائي[2]، وهي تستلزم إظهار الضعف والهزال في هذا السياق، وهذه الكلمة هي المؤسِسَة لعملية الهجاء والذم. وقد سلكت أم المؤمنين في الذم طريقة المقارنة عن طريق اتحاد الأصل واختلاف الصفة، فالرجل الزاهد اشترك في صفة الزهد، وهي القاعدة أو الأصل، مع عمر بن الخطاب، غير أنهما افترقا في الصفات الأخرى، وهو ما يستلزم فسادًا عند هذا الرجل في فهم حقيقة الزهد، فالزهد لا يعني الضـــعف والهزال والموات، ولكن يمكن للزهد أن يقترن بالقوة والشـــدة والحكمة.

3. استلزام الاستعطاف والاسترحام:

يرتبط الاســتعطاف والاســترحام بباب الاعتذار، غير أن الاعتذار يكون بلفظ صــريح مباشــر، أما الاستعطاف والاسترحام فيكون بمذهب لطيف يأخذ بقلب المعتذَر إليه ويستجلب رضاه[3]، ولا شك أن هذا المسلك في الاعتذار يقتضي حكمة وعقلًا راجحًا، كما أن النساء في هذا الباب أحكم، وهن به أعلم؛ ولذلك اشتملت بلاغات النساء على جملٍ من ذلك، منها ما يلي:

3. 1. اعتذار الجمانة بنت المُهاجر لعبد الله بن الزبير τ، بعد أن ذكرته بسوء، حيث قالت: "لا تعدم الحسناء ذامًّا، والساخط ليس براضٍ، ومع ذلك فما عدوت فيما قلت لك أن نسبتك إلى التواضع والدِّين، وعدوك إلى الخيلاء والطمع، ولئن ذاقوا وبال أمرهم، لتحمدن عاقبة شـــأنك، وليس من قال فكذب كمن حدث فصـدق، وأنت بالتجاوز جدير، ونحن للعفو منك أهل، فاسـتر على الحرمة تسـتتم النعمة، فوالله ما يرفعك القول ولا يضعك، وإن قريشًا لتعلم أنك عابدها وشجاعها ولسانها، حاط الله دنياك، وعصم أخراك، وألهمك شكر ما أولاك"[4].

ســـلكت الجمانة بنت المهاجر عدة طرق لتقديم الاعتذار، وكل هذه الطرق تســـتلزم الاســـتعطاف والاسترحام المؤديان إلى الاعتذار، ولم تعتمد على الأسلوب المباشر في تقديم الاعتذار، وهذه الطرق هي:

أولًا: استلزام الاستعطاف عن طريق المدح المطلق: وقد جاء ذلك بوضوح في جملة من أقوالها، ومن ذلك قولها "لا تعدم الحســـناء ذامًّا"، وهذا القول الذي له قوة الأمثال العربية من حيث الفاعلية الإنجازية، يستلزم مدحها عبدَ اللهِ بن الزبير، وأن من في منزلته في الحسن والرشاد لا يعدم حاقدًا أو حاسدًا يقذفه بلون من ألوان الذم، وهذا الذم يستلزم كونه على خير، وأنه بلغ مرتبة عظيمة تثير الحاقدين الحاسدين.

ثانيًا: اســتلزام الاســتعطاف عن طريق المدح المخصــوص؛ حيث خصــت الجمانةُ عبد الله بن الزبير بالمدح بالتجاوز، وذلك في قولها "أنت بالتجاوز جدير"، فإذا كان هو جدير بالتجاوز والعفو والصـــفح، فدليل ذلك أن يطبقه عمليًا معها، فهذا يستلزم طلبها العفو والتجاوز عما بدر منها من قبل.

(1) السابق، صـ 47، 48.

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب التاء فصل الميم ثم الألف (أصلها الواو)، صـ 136.

(3) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، جـ 2، صـ 877.

(4) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 102، 103.

ثالثًا: استلزام الاستعطاف عن طريق الاعتراف وتزكية النفس، وذلك في قولها: "وليس من قال فكذب كمن حدث فصـــدق"، و هذا القول على الرغم مما فيه من دلالة الاعتراف ومدح الذات، فإنه يســـتلزم الاســترحام؛ حيث إنها تتقرب بفعالها الحســنة وصــفاتها الحميدة، ومن كانت هذه صــفته فهو بالعفو جدير وبالرحمة حقيق.

رابعًا: استلزام الاستعطاف عن طريق تصحيح دلالة قولها السابق المحمول على الذم: ويتضح هذا من قولها "ومع ذلك فما عدوت فيما قلت لك أن نسبتك إلى التواضع والدين"، فهذا القول يستلزم إنكارها للدلالة التي تحملها كلماتها السابقة، كما أنها تستلزم إثبات دلالة المدح، والنفي والإثبات معًا يستلزمان الاستعطاف والاسترحام.

خامسًـا: اسـتلزام الاسـتعطاف عن طريق الطلب، وذلك في قولها "اسـتر على الحرمة تسـتتم النعمة"، فصيغة الأمر هنا تستلزم الاستعطاف والاسترحام والعفو.

سادسًا: استلزام الاستعطاف عن طريق الدعاء، وذلك في قولها "حاط الله دنياك، وعصم أخراك..."، فهذا الدعاء الغرض منه تليين قلب عبد الله بن الزبير τ حتى يقبل عذرها ويتجاوز عنها ويرفع عنها عقوبته المحتملة المستحقة على قولها السابق. وقد جاء الدعاء في صورة الخبر؛ ليكون أبلغ في المدح.

ومن خلال ذلك يتبين أن هذا النص جاء مشـحونًا بالدلالات الاسـتلزامية غير المباشـرة، وهو ما يدل على القدرة اللغوية الكبيرة لدى الجمانة بنت المهاجر؛ إذ إن الدلالة الاسـتلزامية غير المباشـرة أو النصـية أكثر مناسبة مع الاستعطاف والاسترحام والاعتذار. كما أن تنوع طرق دلالة الاستلزام يدل على رجاحة العقل وقوة الرغبة في الوصول إلى الهدف المراد، وهو عفو عبد الله بن الزبير وصفحه عنها.

3. 2. قول امرأة أبي الأســـود الدؤلي لمعاوية τ: "السـلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، إن الله جعلك خليفة في البلاد، ورقيبًا على العباد، يسـتسـقى بك المطر، ويسـتثبت بك الشـجر، وتؤلف بك الأهواء، ويأمن بك الخائف، ويردع بك الجانف، فأنت الخليفة المصـطفى، والإمام المرتضـى، فأسأل الله لك النعمة في غير تغيير، والعافية في غير تعذير..."[1].

جاء هذا النص في مدح الخليفة معاوية بن أبي سـفيان τ، غير أن دلالة المدح الصـريحة ليسـت مرادة في ذاتها، وإنما هي تستلزم استعطاف أمرأة أبي الأسود للخليفة واستمالته؛ ليكون ناصرًا لها ومعينًا على زوجها، فوصـفته بنعوت ظاهرها المدح وباطنها أن كن لي كذلك. فقولها "جعلك الله خليفة للبلاد" يسـتلزم أن يكون ناصـــرًا للمظلوم آخذًا بحقه ممن ظلمه وبغى عليه، وقولها "يســـتســـقى بك المطر" يدل على أن الخير مقرون به وملازم له، وهو ما يستلزم أن يكون وجوده خيرًا لها، ومثبتًا مؤاذرًا لها في خصومتها مع زوجها. ولم تكتفِ امرأة أبي الأسود بذكر الصفات الحميدة والنعوت الجميلة، بل ختمت كلامها بالدعاء له، وهو ما يسـتلزم قوة الاسـترحام وشـدة الاسـتعطاف؛ إذ الدعاء من أكثر الأسـباب المليـنة للقلوب، التي تدفع المخاطب إلى التسليم والإقبال على قضاء حاجة المتكلم.

(1) السابق، صـ 115.

3. 3. قول بكارة الهلالية لمعاوية بن أبي سـفيان τ: "نبحتني كلابك يا أمير المؤمنين واعتورتني، فقصـر محجني، وكثر عجبي، وعشـى بصـري، وأنا والله قائلة ما قالوا، لا أدفع ذلك بتكذيب، فامض لشأنك، فلا خير في العيش بعد أمير المؤمنين"[1].

وقد قصـدت بكارة الهلالية في هذا النص الاسـتعطاف والاسـترحام، فكان لها ذلك من طرق دلالية استلزامية متعددة، منها:

أولًا: إظهـار الضـعف والقهر، وجـاء هـذا المعنى من قولهـا: "نبحتني كلابـك يـا أمير المؤمنين واعتورتني..."؛ حيث يسـتلزم عجزها عن الدفاع عن نفسـها، وضـعفها وقصـورها عن مواجهتهم، مما جعلها تلجأ إلى أمير المؤمنين ليكون لها عونًا ولهم دافعًا عنها.

ثانيًا: الاعتراف والإقرار والصـدق، وذلك في قولها "وأنا والله قائلة ما قالوا..."، وهذا يسـتلزم طلب العفو، وهو من أقصر الطرق إليه؛ إذ يستلزم ضعفًا تامًا من المتكلم، لا يحسن معه عند صاحب مروءة أن يُعاقِبَ مَنْ هذه حاله، لذلك جاءت دلالة الاسترحام والاستعطاف من هذا الطريق استلزامية قوية.

ثالثًا: الاسـتسـلام والخضـوع، وذلك مُسـتلزَم من قولها: "فامض لشـأنك، فلا خير في العيش بعد أمير المؤمنين"، وهو ما يستلزم كذلك انقطاع الأسباب والحيل، وهذه حال يحسن معها العفو والصفح؛ لذلك عُدَّ الاستسلام والخضوع من أبواب الاستعطاف والاسترحام.

ثانيًا: الدلالات الاستلزامية في الاستفهام:

الأصل في الاستفهام أن يكون للطلب باستخدام كلمات موضوعة، وهي أدوات الاستفهام، وهي إما أن تختص بطلب حصـول التصـور، ومرجعه إلى تفصـيل المجمل أو إلى تفصـيل المفصـل بالنسـبة، وإما أن تختص بطلب حصول التصديق، ومرجعه إلى تفصيل المجمل أيضًا، وهو طلب تعيين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد، أو لا تختص[2]. لكنه الاسـتفهام قد يسـتلزم معانٍ أخرى غير يخرج بها عن طلب التعيين وطلب التصـور. ويمكن عرض الدلالات الاسـتلزامية للاسـتفهام في كتاب "بلاغات النسـاء" على النحو التالي:

1. استلزام الاستنكار:

حيث يُسـتخدم أسـلوب الاسـتفهام للدلالة على الاسـتنكار والاعتراض على موقف ما أو حدث ما أو الرفض له، ومن ذلك:

1. 1. قال الزبير عن أبيه: إن عائشة – رضي الله عنها – لما احتضرت جزعت، فقيل لها: أتجزعين يا أم المؤمنين وأنت زوجة رسول الله ﷺ وأم المؤمنين وابنة أبي بكر الصديق τ؟[3]".

فالاسـتفهام هنا ليس الغرض منه معناه الحقيقي، وإنما هو يسـتلزم معنى الإنكار وعدم الموافقة على حالة الجزع التي عليها أم المؤمنين عائشـة K؛ فمنزلتها ومكانتها في الإسـلام، باعتبارها زوج النبي ﷺ

(1) السابق، صـ 94.

(2) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، صـ 274.

(3) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 48.

وحبيبته والمقربة منه، وابنة الصديق τ صاحب النبي ﷺ ورفيقه في الغار وأول من آمن به وخليفته على الأمة من بعده، كل هذا من المفترض أن تجعلها في حال غير هذه الحال، وأن تنفي عنها الجزع والهم في مثل هذا الموقف؛ فهي ليست كغيرها من الناس، بل هي التي برأها الله I وأنزل فيها قرآنًا يؤكد طهارتها وعصمتها مما نُسب إليها، وليس بعد ذلك فضل ولا منزلة. وكل ذلك دافع قوي لأن ينكر عليها جزعها وخوفها.

كما أن هذا السؤال يستلزم ورع السيدة عائشة وخوفها وعدم اتكائها على مكانتها، فهي تعلم أنه لا أنساب تنفع ولا مكانة تشفع عند الله، ولا يأمن الإنسان على نفسه شيئًا؛ فلو لم تكن كذلك لما أصابها الجزع والخوف.

1. 2. قول فاطمة – رضي الله عنها - في مجلس الأنصار: "معشر البقية، وأعضاد الملة، وحصون الإسلام، ما هذه الغميرة في حقي، والسِّنة عن ظلامتي"[1].

حيث اعتمدت فاطمة K على الاستفهام في هذا النص لبيان استنكارها ورفضها وحزنها من موقف الأنصار تجاهها، وهي ابنة رسول الله ﷺ، الذي نصروه من قبل، فكيف ينصرونه ويقفون معه من أجل رفع لواء الحق، ولا يقفون مع ابنته في رفع الظلم عنها وإعطائها حقها. والاستنكار هنا محفوف بالحزن، وليس ملتبسًا بالتوبيخ أو التقريع؛ إذ قد أشارت إلى فضلهم ومكانتهم بقولها: "معشر البقية، وأعضاد الملة، وحصون الإسلام"، الذي ذكرته قبل ذكر الاستفهام الاستنكاري.

1. 3. عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال: بعثني وعمرانَ بن حصين عثمانُ بن حنيف إلى عائشة K فقلنا: يا أم المؤمنين أخبرينا عن مسيرك هذا، أعهد عهده رسول الله ﷺ أم رأي رأيته؟ قالت: "بلى، رأي رأيته حين قُتلَ عثمان، إنا نقمنا عليه ضربة السوط، موقع المسحاة المحماة، وإمرة سعيد والوليد، فعدوتم عليه، فاستحللتم منه الحرم الثلاث: حرمة البلد، وحرمة الخلافة، وحرمة الشهر الحرام بعد أن مصناه كما يماص الإناء، فاستبقيناه فركبتم منه هذه ظالمين، وغضبنا لكم من سوط عثمان ولا نغضب لعثمان من سيفكم؟"، قلت: ما أنتِ وسيفنا وسوط عثمان، وأنتِ حبيس رسول الله ﷺ، أمرك أن تقري في بيتك، فجئت تضربين الناس بعضهم ببعض، قالت: وهل أحد يقاتلني أو يقول غير هذا؟ قلت: نعم، قالت: ومن يفعل ذلك، أزنيم بن عامر، هل أنت مبلغ عني يا عمران؟ قال: لا، لست مبلغًا عنكِ خيرًا ولا شرًا..."[2].

يشهد هذا النص حضورًا كبيرًا لصيغة الاستفهام التي تدل على الاستنكار، وقد نص عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) على أن الاستفهام الذي يراد به الإنكار ملازم لبعض المعاني الأخرى، وهو بذلك يشير إلى تدرج الاستلزام أو تعدده؛ فيقول: "واعلم أنا وإن كنا نفسر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار، فإن الذي هو محض المعنى: أنه لتنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعي بالجواب، إما لأنه قد

(1) السابق، صـ 62، 63.

(2) السابق، صـ 48، 49.

ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه ... وإما لأنه همَّ بأن يفعل ما لا يُستصوب فعله، فإذا رُوجع فيه تنبه وعرف الخطأ، وإما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه قبَّح على نفسه"[1].

ويُعلق الدكتور بسيوني فيود على كلام عبد القاهر بقوله: "فهو يشير إلى أن الاستفهام عند إفادته لمعانيه البلاغية يظل باقيًا فيه معنى التنبيه وإثارة ذهن المخاطب ولفته إلى موضع التعجب أو الإنكار أو التقرير؛ حتى يتأمل ويتدبر ويعلم أنه لا جواب لهذا الاستفهام إلا بالإذعان للمعنى الذي يلفته إليه"[2]. وهو بذلك يؤكد على فكرة الاستلزام المقترنة بالاستفهام من وجهين: الوجه الأول وهو الوجه المباشر، الذي يكون في دلالة الاستفهام التي تُستنبط من سياق الكلام والوقوف على قرائن الحال[3]، فالمعانى في هذا الوجه قد تراها واضحة في حدود الجملة التي وقعت فيها الأداة، وقد لا يشخص لك المعنى بأحواله وتمامه إلا إذا راجعت سياقًا طويلًا ترى فيه خيوط المعنى تتولد قبل الاستفهام، ثم تأتي الأداة وكأنها تلخيص وتركيز[4]. والوجه الاستلزامي الآخر هو ما يكتنف هذه الدلالة من استلزامات أخرى يدركها المتلقي بعقله.

وإذا تأملنا النص الذي بين أيدينا، فسنجد الاستفهام دالًا على الإنكار أو الاستنكار دلالة استلزامية من خلال القرائن الموجودة بالنص أو المحيطة به؛ بالإضافة إلى استلزام المعاني التابعة الأخرى التي أشار إليها عبد القاهر الجرجاني، فقول أبي الأسود: "أعهد عهده رسول الله ﷺ أم رأي رأيته؟"، هو استفهام يستلزم الإنكار عليها، فهي زوجة النبي ﷺ، ومعلوم أنه لم يأمر بمثل هذا، فهو يُنكر عليها خروجها؛ إذ ما كان لها أن تخرج إلا بإذن مسبق من رسول الله ﷺ، وهو ما لم يحدث.

وكذلك قول عائشة – رضي الله عنها: "غضبنا لكم من سوط عثمان ولا نغضب لعثمان من سيفكم؟"، هو استنكار لطلبهم؛ إذ من العدل والإنصاف أن يقف الإنسان مع المظلوم، فهي تنكر عليهم رضاهم بوقوفها معهم عندما كانوا أصحاب حق، ولومهم لها وإنكارهم عليها في المطالبة بحق عثمان ī.

فأجاب أبو الأسود عن كلام عائشة واستفهامها الإنكاري باستفهام إنكاري آخر، وهو قوله: "ما أنتِ وسيفنا وسوط عثمان وأنتِ حبيس رسول الله ﷺ..."، وهو هنا ينكر عليها انشغالها بما بينهما، وعدم طاعتها لأمر النبي ﷺ بالقرار في بيتها وملازمته.

وجاء أيضًا قولها: "وهل أحد يقاتلني؟"، وقولها: "ومن يفعل ذلك؟" إنكارًا لأن يكون أحد قادر على إيذاء زوجة النبي ﷺ أو محاربتها أو قتالها، وفيه استلزام لمكانتها ومنزلتها في الإسلام، وهذه المكانة تجعل من يريد أن يفعل ذلك في موضع استنكار من الجميع.

(1) عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، دلائل الإعجاز، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1413ه/ 1992م، صـ 119، 120.

(2) بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني .. دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1429ه/ 2008م، صـ 318.

(3) انظر: السابق، صـ 317.

(4) انظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب .. دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1435ه/ 2014م، صـ 236.

2. استلزام المدح والثناء:

واستلزام المدح أو الثناء في الأسلوب الاستفهامي ناتج عن الاستفهام التقريري، الذي يؤكد محتوى المعنى، فالاستفهام استلزم تقريرًا وتأكيدًا، ثم استلزم التقرير مدحًا وثناءً ورثاءً، ومن أمثلة ذلك:

2. 1. قول حفصة بنت عمر – رضي الله عنها - في مرض أبيها: "يا أبتاه، ما يحزنك وفادتك على رب رحيم، ولا تبعة لأحد عندك، ومعي لك بشارة لا أُذيع السِّر مرتين، ونعم الشفيع لك العدل...؟"[1].

فعلى الرغم من أن حفصة – رضي الله عنها - قد ساقت النص في صورة استفهام، فإنها أرادت به معنى مستلزمًا، وهو تقرير الحال التي عليها أبوها من الفضائل والمنزلة الرفيعة في الأمة، وهذا التقرير مستلزم للمدح والثناء المتلبس بالتصبير، وهذا كله تذكير منها لأبيها بحاله ومكانته؛ حتى لا يجزع من لقاء ربه، بالإضافة إلى تصبير نفسها على ألم فراقه، ورغبة في تحقيق وعد الله له[2].

3. استلزام التحقير والتهكم:

حيث جاء الاستفهام في بعض المواضع من بلاغات النساء وكان الغرض منه التحقير والتهكم، ومن أمثلة ذلك:

3. 1. قول أروى بنت الحارث لعمرو بن العاص:"ومن أنت لا أم لك؟"[3].

وبين من السياق الخاص بالجملة الاستفهامية أنها تستلزم التحقير والتهكم؛ إذ هي متلبسة بالدعاء عليه، كما أن تتمة الحوار تؤكد الدلالة الاستلزامية؛ حيث قالت: "يا ابن اللخناء النابغة أتكلمني، أربع على ظلعك..." [4]، فالاستفهام هنا ليس لطلب الجواب أو طلب المعرفة، وإنما هو لغرض بلاغي بدلالة استلزامية ظاهرة من سياق الجملة والسياق المحيط بها أيضًا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأغراض البلاغية المستلزمة في الاستفهام هي دلالات استلزامية للمعاني الحقيقية؛ لذلك هي جزء من المعنى الحقيقي، يُدرك من خلال السياقات المختلفة، وليست معان مجازية تُدرك من خلال القرائن[5].

ثالثًا: الدلالات الاستلزامية في النداء:

النداء هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب كلمة "أدعو"، ولزم إضمار الفعل لأسباب، منها: الاستغناء بظهور معناه، والتعويض منه بحرف النداء[6]، ودلالة النداء على الطلب دلالة مطابقة، وقيل دلالته على الطلب إلتزامية[7]، وعلى كل حال فإن دلالة النداء المباشرة التي تعني طلب الإقبال ليست هي محل الدراسة والبحث، سواء أكانت دلالة استلزامية أو كانت دلالة مطابقة، لكن ما تُعنى به الدراسة هو ما قال

(1) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 78.
(2) انظر: بسيوني فيود، علم المعاني، صـ 323.
(3) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 83.
(4) السابق، صـ 83.
(5) انظر: بسيوني فيود، علم المعاني، صـ 316، 317.
(6) السيوطي (جلال الدين السيوطي)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، د. ط، 1421ه/ 2001م، جـ 3، صـ 33.
(7) انظر: بسيوني فيود، علم المعاني، صـ 329.

عنه السكاكي (ت 626هـ): "نوع من الكلام، صورته صورة النداء، وليس بنداء فننبه عليه..." [1]، حيث تُستعمل صيغة النداء في غير معناه، كالإغراء والاختصاص، ونحو ذلك[2]. وهذا هو مجال اهتمام الدراسة؛ حيث تعد هذه الدلالات دلالات استلزامية، وليست دلالات مطابقة للنداء.

ويمكن عرض الدلالات الاستلزامية للنداء في كتاب "بلاغات النساء" على النحو التالي:

1. استلزام علو منزلة المنادى:

فيكون الغرض من النداء هو الإشارة إلى مكانة المنادى وعلو منزلته، وليس طلب الإقبال، ولا شك أن السياق المحيط بأسلوب النداء له أهمية كبيرة في الكشف عن الدلالة الاستلزامية الكامنة في النداء. ومن أمثلة ذلك:

1. 1. قال الزبير عن أبيه: "إن عائشة K لما احتضرت جزعت، فقيل لها: أتجزعين يا أم المؤمنين وأنت زوجة رسول الله ﷺ، وابنة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه؟..."[3].

فنداء عائشة – رضي الله عنها - هنا ليس الغرض منه طلب إقبالها، وإنما الغرض منه هو الدلالة الاستلزامية الكامنة فيه، وهو بيان علو منزلتها ومكانتها، ولذلك جاءت صيغة المنادى بكنيتها "أم المؤمنين"، ثم أُبدل منها الاسم العلم "عائشة"، وذلك لأن كنيتها تدل على مكانة لا تدانيها مكانة، ثم أُردف النداء بعد ذلك بصفات تدل على هذه المنزلة العالية، من كون النبي ^ زوجًا لها، وكونها ابنة الصديق صاحب النبي ﷺ وخليفته. ومن مستلزمات هذه المكانة أنها لا ينبغي لها الجزع. فقد جاءت الدلالة الاستلزامية المتلبسة بالنداء في صورة مقدمة حجاجية أولى، أو في صورة برهان على النتيجة التي ذُكرت مقدمًا، وهو ما يبين أهمية أسلوب النداء ومستلزماته الدلالية ودورهما المحوري في بناء المعاني وترتيبها، والكشف عن الأغراض/ الأفعال الكلامية المختلفة الموجودة في حيز اللغة.

1. 2. قال سهل بن هارون: "عزى المأمون أم الفضل بن سهل حين قُتل، وقال لها: لا تجزعي عليه ففيَّ خلف لك منه، ولن تفقدي معي إلا وجهه، قالت: يا أمير المؤمنين! كيف لا أجزع على ابن أكسبني ابنًا مثلك"[4].

فالنص هنا حواري مباشر لا يستوجب النداء، غير أن أم الفضل قد استعملت أسلوب النداء في مخاطبة الخليفة؛ إشارة إلى علو منزلته ومكانته، وتقديرًا له وتعظيمًا لمنزلته التي هو أهل لها باعتبار الحكم والخلافة وولاية المسلمين.

2. استلزام التوبيخ والتحقير:

حيث يكون الغرض من النداء هو التحقير والتوبيخ والإشارة إلى أن المنادى وضيع المنزلة والمكانة، ومن أمثلة ذلك:

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، صـ 284.
(2) انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح، صـ 140.
(3) ابن طيفور، بلاغات النساء، صـ 48.
(4) السابق، صـ 243.

2. 1. قول أم كلثوم – رضـــي الله عنها: "يا أهل الكوفة، يا أهل الختر والخذل، لا فلا رقأت العبرة، ولا هدأت الرنة، إنما مثلكم كمثل التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا..."(1).

فقد جاء نداء أم كلثوم – رضـــي الله عنها - هنا لأهل الكوفة مســتلزمًا توبيخهم وتحقيرهم، وقد دل على ذلك الســياق، بالإضـــافة إلى نداء الصـــفة التي تريد إلحاقها بهم بعد ندائهم، فقد جاء النداء: "يا أهل الختر والخذل" كاشــفًا عن المراد الحقيقي المســتلزم من نداء أهل الكوفة. وهذا يســتلزم أيضًــا بعدهم عن قلبها، وعدم إقبالهاعليهم، فإذا كان النداء في حقيقته الأولى يقتضي الإقبال، فإن النداء الذي يستلزم التوبيخ يستلزم الإبعاد والنفور.

2. 2. قول أروى بنت الحارث لعمرو بن العاص:"ومن أنت لا أم لك؟ قال: عمرو بن العاص، قالت: يا ابن اللخناء النابغة أتكلمني..."(2).

ودلالة النداء على التوبيخ والتحقير واضحة هنا؛ إذا جُعل فيه من الشتائم والألفاظ القبيحة ما يدل على ذلك، وإنما جاء النداء هنا ليُتوصل به إلى الغرض؛ فجُعِل الغرض دلالة لازمة له.

3. استلزام الزجر والإنكار:

حيث يستعمل النداء ويستلزم النهي والزجر. ومن أمثلة ذلك:

3. 1. قال زيد بن علي بن حسين بن زيد العلوي: "مرت امرأة وأنا أصلي في مسجد رسول الله ^ فاتقيتها بيدي فوقعتُ على فرجها، فقالت: يا فتى، ما أتيتَ أشدُّ مما اتقيت"(3).

ولا شــك أن هذا الموقف يســتلزم زجرًا شــديدًا؛ إذ الفعل قبيح يســتلزم النهي عنه، وقد جاءت المرأة بالنهي في صــيغة النداء لكي يكون مســتلزمًا التنبيه على فُحش الفعل، وســرعة الكف عنه؛ بالإضــافة إلى الزجر والنهي. ولا شك أن سياق الموقف يؤكد أن النداء مستلزمًا الزجر والنهي والتوبيخ أيضًا.

(1) السابق، صـ 75.
(2) السابق، صـ 83.
(3) السابق، صـ 261.

الخاتمة

قدمت الدراسة من خلال مبحثيها دراسة نظرية تطبيقية لظاهرة دلالة الاستلزام، وكان مجال تطبيقها على مجموعة من الروايات التراثية النسائية التي جمعها ابن طيفور في كتابه: "بلاغات النساء"، وقد حرصت الدراسة على رصد الظاهرة وتتبعها على المستوى النظري، من خلال التعرف على أصولها وجذورها وامتدادها وتطورها، كما حرصت على تقديم النماذج المتعلقة بهذه الظاهرة من النصوص الموجودة في كتاب "بلاغات النساء"، وتحليلها والكشف عن هذه الدلالة في النصوص التي اعتمدت عليها الدراسة في شقها التطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولًا: النتائج النظرية:

1. تعد الدلالة الاستلزامية إحدى الدلالات اللغوية غير المباشرة، التي تعتمد على السياقات والقرائن والمقامات المختلفة.
2. شهد مفهوم الاستلزام اختلافًا طفيفًا بين العلماء، وذلك باختلاف العلوم أو المجالات التي تبنت دراسة هذه الظاهرة.
3. امتدت جذور دراسة ظاهرة دلالة الاستلزام في التراث العربي، وشهدت حضورًا قويًّا في علم البلاغة وعلم أصول الفقه؛ بالإضافة إلى اهتمام اللغويين بهذه الظاهرة قديمًا وحديثًا.
4. شهدت نظرية الاستلزام تطورًا كبيرًا على يد غرايس، الذي وضعها في إطار نظري مستقل، له حدوده وضوابطه.
5. ضبط موشلر المقاييس التي يمكن من خلالها التمييز بين الأنواع المختلفة من الاستلزامات، كما فرق بين الاستلزامات المحادثية والاستلزامات الوضعية.
6. تمكن الدكتور طه عبد الرحمن من تمييز ضروب متنوعة من الاستلزامات في القوة اللزومية للقول الطبيعي الواحد، وقد نظر إلى ظاهرة دلالة الاستلزام باعتبارها ملازمة للغة والخطاب.
7. تأتي دلالة الاستلزام في اللغة العربية في صور بلاغية وأنماط لغوية متعددة.

ثانيًا: النتائج التطبيقية:

1. احتوى كتاب "بلاغات النساء" لابن طيفور على أنماط دلالات استلزامية متعددة ومتنوعة، وذلك لتعدد موضوعاته وفنونه وأساليبه اللغوية.
2. شهدت الأخبار في كتاب "بلاغات النساء" دلالات استلزامية متنوعة، منها: استلزام المدح، واستلزام الهجاء، واستلزام الاستعطاف والاسترحام.
3. وجدت دلالة المدح مكانًا رحبًا في بلاغات النساء؛ حيث إن النص الواحد يكون مشحونًا بعدد كبير من الدلالات الاستلزامية التي تؤول إلى المدح والثناء.

4. تعددت أيضًا الدلالات الاستلزامية التي تؤول إلى الهجاء في بلاغات النساء، وقد كشف عنها سياقات متعددة ومتنوعة.
5. جاءت دلالة استلزام الاستعطاف والاسترحام في باب الاعتذار بمذهب لطيف غير مباشر؛ حيث جاءت عن طريق المدح، وعن طريق الاعتراف والإقرار وتزكية النفس، وعن طريق تصحيح قول سابق، وعن طريق الطلب، وعن طريق إظهار الضعف والقهر، وعن طريق الخضوع والاستسلام.
6. شهد أسلوب الاستفهام في بلاغات النساء وجود دلالات استلزامية متنوعة ومتعددة؛ فقد جاء الاستفهام مستلزمًا الاستنكار تارة، والمدح تارة أخرى؛ بالإضافة إلى الدلالة على التحقير.
7. جاءت بعض النصوص في بلاغات النساء مشحونة بالاستفهام المستلزم للاستنكار؛ معتمدة في ذلك على السياقات والقرائن المحيطة بالاستفهام تارة، وعلى الاستفهام ذاته تارة أخرى.
8. اعتمدت دلالة استلزام المدح والثناء في بلاغات النساء في أسلوب الاستفهام على التقرير والتوكيد.
9. توصلت نصوص بلاغات النساء إلى دلالة الاستلزام التي تؤول إلى التحقير والتهكم عن طريق الدعاء الذي يُشكل سياقًا محيطًا بالاستفهام.
10. شهد أسلوب النداء في بلاغات النساء دلالات استلزامية متعددة، منها: استلزام علو منزلة المنادى، واستلزام توبيخه وتحقيره، واستلزام الزجر والإنكار.

المصدر والمراجع

أولًا: المصدر:

1. أبو الفضل بن أحمد بن أبي طاهر طيفور الخراساني، بلاغات النساء وطرائف كلامهن ومُلح نوادرهن وأخبار ذوات الرأي منهن وأشعارهن في الجاهلية وصدر الإسلام، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الفضيلة، القاهرة، د. ط، د. ت.

ثانيًا: المراجع العربية:

1. أحمد أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي عند العرب، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة التاسعة، 2013م.
2. أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية.. دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1431ه/ 2010م.
3. الآمدي (علي بن محمد)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للتوزيع والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1424ه، 2003م.
4. باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2014م.

5. بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني .. دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1429ه/ 2008م.

6. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصـــائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1429ه/ 2008م.

7. الخطيب القزويني، الإيضـــاح في علوم البلاغة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤســـســـة المختار، القاهرة، الطبعة الثانية، 1427ه/ 2006م.

8. خير الدين الزركلي، الأعلام .. قاموس تراجم لأشـــهر الرجال والنســـاء من العرب والمســـتعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م.

9. ابن رشـيق القيرواني، العمدة في صـناعة الشـعر ونقده، تحقيق: النبوي عبد الواحد شـعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420ه/ 2000م.

10. الســـكاكي (أبو يعقوب يوســـف بن أبي بكر بن محمد)، مفتاح العلوم، تحقيق: حمدي محمد قابيل، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ط، د. ت.

11. السـيوطي (جلال الدين السـيوطي)، همع الهوامع في شـرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سـالم مكرم، عالم الكتب، د. ط، 1421ه/ 2001م.

12. الشـوكاني (محمد بن علي)، إرشـاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصـول، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، 1421ه/ 2000م.

13. الشـيرازي (أبو إسـحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي)، اللمع في أصـول الفقه، تحقيق: عبد القادر الخطيب الحسني، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة، البحرين، الطبعة الأولى، 1434ه/ 2013م.

14. طه عبد الرحمن، اللســـان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الأولى، 1998م.

15. الطوفي (سـليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم)، شـرح مختصـر الروضـة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الأولى، 1441ه/ 2020م.

16. عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، 1414ه/ 1993م.

17. عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، دلائل الإعجاز، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1413ه/ 1992م.

18. العلوي اليمني (يحيى بن حمزة بن علي)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1402ه/ 1982م.

19. العياشـــي أدراوي، الاســـتلزام الحواري في التداول اللســـاني.. من الوعي بالخصـــوصـــيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1432ه/ 2011م.

20. الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب بن محمد)، القاموس المحيط، تحقيق: يحيى مراد، مؤسـسـة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429ه/ 2008م.

21. محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي.. الأسس والنماذج والمفاهيم، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1435ه/ 2014م.

22. محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي .. قراءات في التراث والحداثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م.

23. محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب .. دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1435ه/ 2014م.

24. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط، 2002م.

25. محمود توفيق محمد سعد، سبل استنباط المعاني من القرآن والسنة .. دراسة منهجية تأويلية ناقدة، مكتبة وهبة، القاهرة، د. ط، 2011م.

26. ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي)، لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الو هاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1419ه/ 1999م.

27. نورة صبيان بخيت، الاستلزام الحواري وأسلوب الحكيم.. دراسة تطبيقية، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد التاسع، ربيع الأول 1437ه/ ديسمبر 2015م.

ثالثًا: المراجع المترجمة:

1. أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د. ط، 1991م.

2. جاك موشلر، وآن روبول، التداولية اليوم.. علم جديد في التواصل، ترجمة: محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 2003م.

3. ----------، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف: عز الدين المجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، د. ط، 2010.

4. فرانك بالمر، مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة: خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1997م.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1. H. P.Grice, Logic and conversation, in cole peter and morgan, Vol. 3, New York, 1975.

The Significance of the Imperative between Theory and Practice The Book “Balaghat Al-Nisa” By Ibn Tayfur as A Model

Dr. Abd-Elaziz El-sayed Abd-Elaziz El-Bdawy

Department of Arabic Language - Faculty of Al-Alsun

Ain Shams University.

abdelazizelbdawy@gmail.com

Abstract:

The implication sign is one of the indirect connotations through which it is possible to reach the meaning that the speaker/sender wants, and it is expressed in the folds of speech without expressing it directly. Undoubtedly, the patterns of indirect semantics are numerous and varied, but what distinguishes the implication sign is that it is understood through the denominators that the sentence entails. This study comes to address this phenomenon in theory and practice. As she chose the book “Balaghat al-Nisa’, Their Anecdotes, Their Anecdotes, the News of Their Opinionated Persons and Their Poems in the Pre-Islamic Period and Early Islam” by Abu al-Fadl bin Ahmed bin Abi Taher Tayfur al-Khorasani (204-280 AH) as an applied material. The study in it stands on the images of the significance of the imperative, its patterns, forms, and methods of its formation. In its theoretical part, the study relied on objective tracking of the concept of the phenomenon of dialogical imperative in the three sciences: rhetoric, jurisprudence, and linguistics, ancient and modern. It also relied, in its applied part, on the analysis of a number of texts, and this analysis revealed the various prescriptive connotations that came through various linguistic methods.

Key words : Significance, necessity, communications, women, Tayfur